وزير السياحة لـ«الوطن»: لم يتقدم أحد للتوقف عن العمل وسمعنا الاعتراضات لكن لا تهاون مع دفع الضرائب

ما قصة إغلاق محال فروج وشاورما في دمشق؟.. رسم إنفاق استهلاكي على الشاورما!!

محمد راكان مصطفى

تصر وزارتا المالية والسياحة على عدم وجود أي محال فروج وشاورما أغلقت في محافظة دمشق، في حين أن أصحاب المحال أنفسهم أكدوا لـ«الوطن» إغلاق محالهم بسبب ارتفاع التكاليف وجباية المالية ما يتبقى لهم من أرباح، عبر فرض ضرائب ورسوم تصل إلى ٣٥ بالمئة من إجمالي الإيرادات، ما يجعل إغلاقهم للمحال أربح لهم من الاستمرار بالعمل والخسارة.

وحسب رواية بعض أصحاب المحال أنهم لا يعترضون على تسديد ما عليهم من ضرائب للمالية، وأن اعتراضهم جاء على خلفية إلزامهم بفرض رسم إنفاق استهلاكي على الطلبات الخارجية (لكل سندويشة شاورما أو فروج)، معتبرين أن هذا الإجراء من شأنه أن يخرجهم من المنافسة مع المحال الشعبية المجاورة لهم وغير المصنفة سياحياً.

وحمل أحد أصحاب المحال المسؤولية لوزارة السياحة، مطالباً إياها بمعاملة محال الفروج والشاورما معاملة المحال الشعبية غير المصنفة لكونها لا تتقاضى أجور فتح طاولة أو تقدم ماء ومحارم للزبائن، وأن خدمتها تقتصر على تأمين الجلوس لزبائن المحل ومن دون تقاضي أي مبالغ إضافية، مطالباً إياها بالاقتداء بالمحال العالمية لمأكولات السريعة حيث لا يتم فرض أي رسوم على مرتادي هذه المحال.

وقال: من غير المقبول أن يتم فرض رسم إنفاق استهلاكي على سندويشة الشاورما، في ظل الوضع الاقتصادي الذي يمر به المواطن السوري، خاصة أنه لا توجد فوارق كبيرة على سعر سندويشة الشاورما مقارنة بأسعار سندويشة البطاطا أو الفلافل المعفاة من رسم الإنفاق.

ولفت أحد أصحاب المطاعم إلى أن المطاعم المصنفة سياحياً التي تقدم الفروج والشاورما لا يتجاوز عددها الـ١٥ مطعماً، مطالباً السياحة بمعاملتها معاملة المحال الشعبية بما يتيح لها المنافسة وبعفيها من فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على الطلبات، كما أنه يساهم بحل المشكلة بحيث يتم احتساب الضريبة ٢٥ بالمئة بناء على مبلغ الأرباح الحقيقية التي بات تحديدها متاحاً بعد إجراء عملية الربط مع هيئة الضرائب والرسوم.

وأشار أصحاب محال إلى وجود عدد منهم تقدموا بطلب إلى مديريات السياحة بدمشق وريف دمشق لإلغاء تصنيفهم سياحياً، ليعودوا إلى العمل كمحال شعبية.

> رئيس اتحاد حرفيي دمشق: هناك ضرائب تفرض من المالية على المنشآت بأرقام كبيرة جداً

وزير السياحة رامي مرتيني

> مدير هيئة الضرائب: هذه الضريبة منذ عام ٢٠١٥ والجديد فقط هو الربط الإلكتروني

لـ«الوطن»: لا يوجد أحد توقف عن العمل، ومن لا يرغب بالاستمرار بالعمل وفق التصنيف السياحي عليه أن يتقدم بطلب لتتم الموافقة له.

وأضاف: استمعنا لاعتراضات أصحاب المحال، وسوف يتم تقديم طلباتهم المحقة إلى الفريق الاقتصادي لدراستها، ولكن لن يتم التهاون في تحصيل حقوق الخزينة من الضرائب والرسوم.

وفي السياق يعاني أصحاب المحال من ارتفاع التكاليف بسبب عدم توفير حوامل الطاقة من غاز ومازوت بسعر التكلفة واضطرارهم لشراء ليتر المازوت بـ٣٥٠٠ ليرة، وأسطوانة الغاز بـ١٥٠ ألف ليرة، ناهيك عن ارتفاع أسعار فواتير الكهرباء.

وحول هذا الموضوع أكد الوزير الأخذ بالحسبان تكاليف العمل عند وضع التسعيرة مؤخراً لكل المنشآت المصنفة سياحياً، وأضاف: سوف نناقش طلباتهم المحقة حول حوامل الطاقة والعمل على تأمين مخصصاتهم.

الموضوع قيد النظر

وفيما يخص فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على الطلبات الخارجية، قال الوزير مرتيني: هذا الموضوع قيد النظر رغم أنه موضوع صعب تقديره لجهة تحديد عدد هذه الطلبات من إجمالي المبيعات، وكذلك الأمر بالنسبة لضريبة الأجور، لكن نناقش المنشآت الملتزمة بتسديد ضرائبها بشفافية، وتابع قائلاً: من اتجه إلى التصنيف السياحي كان هدفه الحصول على أسعار الخدمات السياحية، والحصول على مزايا إضافية، وبالمقابل عليه تأدية ما عليه من ضرائب والتزامات.

التطبيق الأمثل للتشريعات

بدوره مدير هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس قال لـ«الوطن»: بداية تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الجديدة التي تم تطبيقها مؤخراً تأتي ضمن سياسة العمل على التطبيق الأمثل للتشريعات الضريبية النافذة حالياً، إضافة إلى تحديد العامل البشري ما أمكن لتعزيز مبدأ العدالة الضريبية.

وأضاف: إن ما تمت إثارته مؤخراً حول إغلاق بعض المنشآت بسبب بدء تطبيق الإجراءات الجديدة يعتبر أمراً بعيداً عن الدقة والمصداقية، وما حصل بالفعل هو تغيير في آلية الوصول إلى رقم العمل الحقيقي للمنشأة من خلال الربط المباشر بين المنشآت والإدارة الضريبية بشكل إلكتروني، علماً بأن فرض أي ضرائب أو رسوم جديدة يحتاج إلى صدور صك تشريعي جديد ولا يمكن للإدارة الضريبية إدخال أي تعديلات خلال التطبيق تخالف التشريعات النافذة، والإجراء الحالي هو فقط الربط الإلكتروني مع الإدارة الضريبية للوصول إلى العدالة الضريبية.

ونوس قال: هنا نود أن نوضح أن رسم الإنفاق الاستهلاكي نافذ بالمرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥، بالنسبة لهذه الفئة من المنشآت ويتناول رسم الإنفاق الاستهلاكي مطاعم الوجبات السريعة المصنفة بفئة نجمتين وضمن زمرتين (أ) و(ب) حسب تصنيف وزارة السياحة بما فيها خدمات التوصيل، ولا يتناول المنشآت غير المصنفة سياحياً (المنشآت الشعبية).

وأضاف مدير الهيئة: أما بالنسبة لموضوع التكاليف التشغيلية للمنشآت نبين أن وزارة السياحة قامت مؤخراً بإجراء الدراسة اللازمة وأصدرت تسعيرة بالمنشآت السياحية راعت فيها كل الاحتياجات والمتطلبات لكونها الجهة المخولة بهذا الجانب ويعمل تحت إشرافها.

وتابع قائلاً: تؤكد الهيئة أن تحقيق العدالة الضريبية من خلال تكليف المنشآت حسب رقم أعمالها الحقيقي ومن دون أي تدخلات للعامل البشري كان مطلباً رئيسياً لهذه المنشآت، وما تم بموجب هذه الإجراءات الجديدة هو الاستجابة لهذه المطالب، حيث أصبح التكليف الضريبي مستنداً بشكل كامل إلى البيانات الحقيقية الواردة من المنشأة، وبالتالي تحديد العامل البشري وتحقيق العدالة الضريبية.

لا علاقة للقرار بالإغلاق

أما فيما يخص ما تم تداوله حول قيام إحدى المنشآت التي تم الربط معها بإغلاق بعض فروعها بسبب الإجراءات الجديدة، قال: نبين أن إغلاق أحد الفروع العائدة لها ليست له علاقة على الإطلاق بهذا الأمر وأن المنشأة استمرت بالعمل بباقي فروعها ووفقاً لآلية الربط مع الإدارة الضريبية ومن دون وجود أي إشكالية أو خلل، أما بالنسبة لإحدى المنشآت التي أشيع أنها أغلقت فهي أساساً من المنشآت الشعبية التي لا يشملها رسم الإنفاق الاستهلاكي ولم تدخل معنا بالربط الإلكتروني.

وختم مدير الهيئة قائلاً: تؤكد الإدارة الضريبية أن العديد من المنشآت تعمل معنا وفق آلية الربط الإلكتروني ولا توجد أي مشاكل وهي ملتزمة بواجباتها الضريبية لجهة الضريبة على الدخل ورسم الإنفاق الاستهلاكي والربط الإلكتروني مع الإدارة الضريبية كان مرضياً لها وبسط الإجراءات معها وأبعد أي تدخل للعامل البشري معها وشكل لها عدالة بالتطبيق ومرونة ووضوحاً بالعمل.

تشكيل لجان

بدوره رئيس اتحاد حرفيي دمشق سليم كلش بين لـ«الوطن» أن عدد المنشآت التي لا تحصل على مخصصاتها من المحروقات قليل. معتبراً أن هناك ضرائب تفرض من المالية على المنشآت بأرقام كبيرة جداً، مؤكداً الطلب من محافظ دمشق بضرورة تشكيل لجان من الجمعيات الحرفية للنظر ودراسة أي قرار قبل اتخاذه.

توضيح

للتوضيح فإن وزارة المالية كانت قد أصدرت في شهر كانون الثاني من العام الجاري قراراً لجميع منشآت الأطعام ومطاعم الوجبات السريعة من المنشآت المصنفة سياحياً من سوية نجمتين فأكثر باستخدام تطبيق رمز التحقق الإلكتروني للفواتير المصدرة، ملزمة بذلك هذه المنشآت بالربط مع الإدارة الضريبية، الأمر الذي تسبب بإشكالات لدى المطاعم التي تقدم الطلبات الخارجية التي باتت تخضع لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي، في حين إن المطاعم الشعبية بقيت معفاة من هذه الضريبة، الأمر الذي يحد من المنافسة، ما أدى إلى توقف بعض المحال المصنفة سياحياً عن العمل والإغلاق لأنها لم تعد قادرة على البيع بأسعار قريبة من أسعار المطاعم الشعبية نتيجة للقرار.

لا توقف عن العمل

وزير السياحة رامي مرتيني قال

رفع أسعار الفيول بالـ sms

طيفور لـ«الوطن»: توفر المادة أهم من سعرها

زيود: يجب على الحكومة أن تشاركنا في القرارات

هناء غانم

أبلغ صناعيون «الوطن» أنه وصلتهم اليوم رسائل تفيد برفع سعر الفيول إلى مليون و٢٥ ألف ليرة للطن الواحد، وذلك للقطاعين العام والخاص.

الصناعي أسامة زيود قال: إن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة بهذه الظروف غير منطقي وإذا كانت الحكومة تحاول أن تعوض الخسائر الموجودة بهذه الارتفاعات بالتأكيد ذلك غير منطقي ومن المفترض أن تقوم بتخفيض تكاليف الإنتاج للصناعي حتى يستطيع الاستمرار والمنافسة وحتى يستطيع التصدير، مذكراً بأن أول شعارات الدولة هو دعم الصناعة والصناعيين وحماية المستهلك وزيادة القدرة الإنتاجية والشرائية، متسائلاً: كل هذه الأمور أين هي على أرض الواقع؟

زيود أشار إلى أن الحكومة تعلن أنها تعمل وتبحث في رفع رواتب الموظفين وتخفيض الرسوم الجمركية وبالمقابل تدعم المعارض بأموال كبيرة في محاولة لاستقطاب المستثمرين على نفقتها، وأضاف: مع ذلك عندما يأتي المستثمر يفاجأ بالأسعار وارتفاعاتها الجنونية ويجد أن الأسعار في الدول المجاورة أقل، ما يعني أننا فعلياً لم نحقق أي فائدة ولا المعادلة بهذه الطريقة لن تحقق اقتصاداً ناجحاً، ومنذ ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والاقتصاد في تراجع.

وأوضح أن دعم الصناعة يحتاج إلى بيئة وحاضنة استثمارية وأرض خصبة للاستثمار، إلا أن الجميع يعاني من زيادة التكاليف، ورفع أسعار حوامل الطاقة سوف ينعكس على المستهلك الطبقة الأساسية التي تحرك رأس المال.

وأشار إلى أن مخصصات المازوت لا تكفي ما يعني أن القرارات غير منظمة، وأضاف: من حق الدولة أن تأخذ أرباحها وضرائبها ولكن بالمقابل يجب أن تقدم الدولة كامل الخدمات وإعطاء مهلة للصناعي.

وأكد زيود أنه يجب إعادة ترتيب الأوراق لأن من يستفيد فقط هو من يتهرب من الضرائب، لافتاً إلى أن الصناعي يجب أن يكون شريكاً للدولة في القرارات، منوهاً إلى أن الصناعي السوري صمد وتحدى لذلك يجب على الحكومة أن تعامله معاملة خاصة لجهة القرارات الصادرة وألا تكون القرارات تصب في مصلحة الجميع.

الصناعي عاطف طيفور قال: إن ارتفاع الأسعار يأتي مترافقاً مع التضخم وسعر الصرف وصعوبة التوريدات، موضحاً أن توفير المادة أهم من سعرها لأن فقدان المواد من الأسواق يخفض الإنتاج ويسبب خسارة بالإنتاج والمبيعات للصناعي.

ولفت إلى أن رفع الأسعار بشكل منطقي مع توفر المادة يساهم برفع نسب الإنتاج والمبيعات الأمر الذي يعوض نوعاً ما من الخسارة، مؤكداً أن هذه المعادلة مهمة لجهة تأمين المادة خاصة أن الارتفاع أصبح دورياً والمشكلة تكمن بعدم توفر المواد الذي أصبح شبه وهمي.

١٥ ملياراً من التأمين الإلزامي و١٤ ملياراً من الصحي

«السورية للتأمين» حصلت من المواطنين على ٤٧ ملياراً بينما دفعت تعويضات بـ٦ مليارات ليرة فقط

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية في المؤسسة العامة السورية للتأمين عن العام الماضي ٢٠٢١ أن إجمالي قيم البدلات تجاوز ٤٧ مليار ليرة مقابل إجمالي في قيم التعويضات بحدود ٣١,٦ مليارات ليرة.

ورغم أن المؤسسة مازالت تعتبر هذه الأرقام أولية إلا أنها تقدم مؤشرات يمكن الاستدلال منها على تطور حاصل في قيم البدلات والتعويضات في المؤسسة.

ففي المقارنة مع البيانات المالية في عام ٢٠٢٠ نجد أن قيم البدلات لدى المؤسسة حققت زيادة بمقدار ٣٤ بالمئة بينما حققت التعويضات زيادة بمقدار ٤٠ بالمئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة نزار زيود أن هذه الزيادة مؤشر على تطور النشاط التشغيلي لدى المؤسسة والمتمثل في تطور وزيادة عدد عقود التأمين التي تصدرها المؤسسة وقيم هذه العقود في مختلف قطاعات التأمين.

وأن معدل الإنفاق في الشق الاستثماري كان خلال العام الماضي بحدود ٧٠ بالمئة.

وفي التوسع بالبيانات المالية يتضح أن معظم البدلات كانت في قطاعي التأمين الإلزامي والصحي حيث تجاوزت بدلات التأمين الإلزامي ١٥ مليار ليرة والصحي ١٤,٥ مليار ليرة بينما بدلات النقل كانت بحدود ٥ مليارات ليرة.

والمؤسسة استطاعت أن تحقق معدلات جيدة في كل فروعها سواء لجهة الأقساط التأمينية أم نسب النمو رغم الظروف الاقتصادية التي رافقت معظم القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع التأمين الذي كان للعقوبات الاقتصادية نصيب منها، حيث تم وضع معايير ومؤشرات عمل كان لها دور بإعادة هيكلة العمل التأميني من خلال الأطر التشريعية وتعزيز الرقابة وتدريب الكوادر البشرية والتركيز على تقنية المعلومات والأتمتة.

إضافة إلى الدور الاجتماعي لهذا القطاع، وهذا العمل ترجم من خلال البيانات والأرقام والتحليل لكل فرع من فروع التأمين.

وأسهم تعديل بوليصة التأمين الصحي لموظفي القطاع الإداري في رفع قيم البدلات والتعويضات في قطاع التأمين الصحي حيث شملت التعديلات على بوليصة التأمين الصحي لجهة ارتفاع مبالغ التغطيات خارج المشفى من (٥٠ ألف ليرة + ٢٥ ألفاً لمن لديه دواء مزمن) إلى ٢٠٠ ألف ليرة متضمنة (زيارة الطبيب، أدوية، تحاليل مخبرية، أشعة، أدوية مزمنة) وداخل المشفى ارتفعت التغطيات من ٦٥٠ ألفاً إلى مليوني ليرة متضمنة (٨٠٠ ألف للبدائل الصناعية).

وانخفضت نسبة تحمل الموظف من الكلفة الطبية خارج المشفى من ٢٥ بالمئة إلى ١٥ بالمئة.

أما بالنسبة لداخل المشفى (العمليات الجراحية) وعند زيارة الأطباء فقد ألغيت نسب تحمل الموظف منها إن تتحمل المؤسسة العامة السورية للتأمين نسبة خسارة ١٥ بالمئة وبالتالي يعتبر المشروع التأميني الاجتماعي غير ربحي.

إن ما تحقق في زيادة تعويضات التأمين في حوادث السيارات الإلزامي كان بفعل مضاعفة تعويضات الوفاة والأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث السيارات المؤمنة تأميناً إلزامياً (تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير) بحيث أصبح تعويض الوفاة ٥ ملايين ليرة عوضاً عن ٢,٥ مليون ليرة وتعويض العجز الدائم نسبة العجز المقررة مضروبة بـ٥ ملايين ليرة.

وتعويض الحمل المتكون ٦٠٠ ألف ليرة عن كل حمل عوضاً عن ٣٠٠ ألف وتعويض التعطل عن العمل بحد أقصى ٦ أشهر لكل متضرر و١٠٠ ألف ليرة شهرياً لأول ثلاثة أشهر عوضاً عن ٥٠ ألف ليرة و٥٠ ألف ليرة شهرياً للأشهر المتبقية عوضاً عن ٢٥ ألف ليرة، ونفقات العلاج والتداوي الفعلية: بحد أقصى ١,٥ مليون ليرة لكل متضرر عوضاً عن ٧٥٠ ألفاً من دون أي زيادة على أقساط (بدلات) التأمين.

توزيع مليون ليتر مازوت زراعي في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

بيّن مدير زراعة السويداء أيهم حامد بتصريح لـ«الوطن» أن المساحات المزروعة بالقمح حتى تاريخه بلغت ١٧ ألف هكتار، أما الشعير فقد وصلت المساحات المزروعة به إلى ١٣ ألف هكتار في مناطق المحافظة كافة.

ولفت إلى استكمال الخطة الزراعية لكلا المحصولين والبالغة ٥٥ ألف هكتار والتي توقفت بسبب هطل الثلوج والأمطار خلال الفترة الماضية.

وبيّن حامد أن المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية الرعوية بالسويداء لغاية تاريخه تجاوزت الـ٨ آلاف دونم بنسبة تنفيذ ٢٨ بالمئة من المخطط البالغ حوالي ٢٩ ألف دونم، مؤكداً أن الهطلات المطرية الأخيرة في المحافظة ستكون بمنزلة الدافع على زيادة المساحات المزروعة بهذه المحاصيل خلال الفترة القادمة والتي تتركز زراعتها في مناطق شهبا والسويداء الغربية والقريا.

بدوره نائب رئيس اتحاد فلاحي السويداء راكان الصحناوي أوضح لـ«الوطن» أن كميات المازوت الموزعة على الفلاحين منذ بداية الموسم الزراعي ولتاريخه بلغت حوالى ٩٩٨ ألف ليتر، بينما الاحتياج الفعلي لزراعة المحاصيل الحقلية «قمح- شعير- حمص» يبلغ مليوناً و١١٢ ألف ليتر، وبذلك بلغت نسبة التوزيع ٨٩ بالمئة.

وأشار إلى أن زراعة الحمص لم تبدأ حتى تاريخه حيث اعتاد المزارعون البدء بزراعته بداية الشهر الرابع، موضحاً أن الاتحاد مستمر بتوزيع المادة على الفلاحين حتى نهاية موسم الزراعة.

ولفت الصحناوي إلى أنه بهدف استمرار تشغيل الآبار الزراعية الخاصة التي تقوم عليها مشاريع زراعة الخضار الشتوية والصيفية، تم تزويد أصحابها بحوالى ٧١ ألف ليتر مازوت مع الاستمرار بتوزيع المادة لحين إكمال خطتهم الزراعية والتي تبلغ ألف هكتار لمحاصيل الخضار الشتوية.